



السيد الرئيس،

تعرب أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، عن الامتنان للجهود المتواصلة من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، ونود أن نلفت انتباهكم إلى انخراط دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً مع الإجراءات الخاصة.

بعد زيارة قطر في 2014، أعرب المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين عن قلقه بشكل خاص إزاء حصول العمال المهاجرين على العدالة، حيث أن غالبية العمال المهاجرين في قطر لا يعرفون كيف أو أين يقدمون الشكاوى، وحتى عندما تصل قضاياهم إلى المحكمة، لا يستطيع العمال المهاجرين غالباً دفع الرسوم اللازمة للمحاكم، خاصة وأن العديد من الشكاوى تتعلق بعدم دفع رواتبهم. وقد رحب المقرر الخاص بالبيانات الحكومية الواعدة بالإصلاح واستبدال نظام الكفالة. ندعو قطر لتنفيذ الإصلاحات الموعودة وضمان المساواة في الوصول للعدالة.

كما تحدث انتهاكات مشابهة نتيجة لنظام الكفالة في المملكة العربية السعودية، تشمل هذه الانتهاكات سحب أصحاب العمل جوازات العمال المهاجرين ومطالبتهم بالعمل لساعات طويلة، وفي بعض الأحيان، لا تدفع أجورهم بتاتاً. خلال الزيارة المرتقبة للمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية إلى المملكة العربية السعودية، ندعو الحكومة إلى عدم ارتكاب أعمال انتقامية ضد أولئك الذين يتعاونون مع المقرر الخاص.

أعطى مؤخراً تقرير الاتصالات المشتركة للإجراءات الخاصة اهتماماً كبيراً لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. نصحت الإجراءات الخاصة حكومة البحرين ضمان عدم حرمان المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب تعسفاً من حريته، كما أعربت عن قلقها من اعتقال 39 قاصراً، 35 منهم في الحبس الانفرادي. ومع استمرار توثيق انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في البحرين، ندعو حكومة البحرين للسماح بزيارات المقرر الخاصين وزيادة تعاونها مع آليات الأمم المتحدة.

شكراً.